

## قرارات

### وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٢٨٤ لسنة ٢٠٠٠

صادر بتاريخ ٧/١٠/٢٠٠٠

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن السجل التجارى ؛  
وعلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ الصادرة بالقرار الوزارى  
رقم ٩٤٦ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاتها ؛  
وعلى مذكرة مصلحة التسجيل التجارى المؤرخة ٢٦/٧/٢٠٠٠ ؛

قرر :

( المادة الاولى )

تعديل الفقرات « أولاً وثانياً وثالثاً ورابعاً » من البند (٣) من الباب الثانى (التأشير)  
من الملحق رقم (١) لللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن السجل التجارى ،  
على النحو التالى :

٣ - ويرفق بالطلب المستندات الآتية :

اولاً - بالنسبة للتاجر الفرد :

شهادة من الغرفة التجارية المختصة تفيد التعديل المطلوب .

ثانياً - بالنسبة للشركات ( عدا ما يخضع منها لأحكام قانون الاستثمار )

والجمعيات التعاونية :

١ - صورة طبق الأصل من عقد تعديل الشركة أو الجمعية التعاونية موقعاً عليها

من يملك إصدارها .

٢ - شهادة من الغرفة التجارية المختصة تفيد التعديل المطلوب .

ثالثا - المنشآت التى بها عنصر أجنبى :

بالنسبة للمشروعات المنشأة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الذى تم استبداله  
بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات حوافز الاستثمار :  
صورة طبق الأصل من عقد تعديل الشركة بالنسبة للشركات فقط معتمداً  
من الهيئة العامة للاستثمار .

بالنسبة لجميع أنواع الشركات التى يوحد مركزها الرئيسى أو مركز إدارتها بالخارج  
والتي تزاوُل فى مصر أعمالاً تجارية وغيرها :

صورة من القرار الصادر من المنشأة الأجنبية بالتعديلات التى طرأت مصدق عليها  
من الجهة المختصة يكون مصحوباً بالترجمة العربية ومشفوعاً بموافقة هيئة الاستثمار  
على هذا التعديل .

رابعا - بالنسبة لشركات الأشخاص الذى يشترك فيها عنصر أجنبى :

- ١ - صورة طبق الأصل من عقد تعديل الشركة موقعاً عليه من يملك إصداره .
- ٢ - شهادة من الغرفة التجارية المختصة تفيد التعديل المطلوب .

( المادة الثانية )

يضاف بند جديد إلى الباب الثالث (تجديد القيد) من الملحق رقم (١) للاتحة

التنفيذية للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن السجل التجارى ، على النحو التالى :

(د) يرفق بطلب التجديد شهادة من الغرفة التجارية تفيد التجديد .

( المادة الثالثة )

تعديل الفقرات «أولاً» من البند (٣) من الباب الرابع (محو القيد) من الملحق (١) للاتحة التنفيذية للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن السجل التجارى ، لتصبح على النحو التالى :

٣ - ويرفق بالطلب المستندات الآتية :

أولاً - بالنسبة للتاجر الفرد :

( أ ) فى حالة الوفاة :

١ - شهادة الوفاة .

٢ - طلب يقدم من الورثة أو من يتشاهم بمحو قيد التاجر المتوفى مصحوباً

بشهادة محو القيد من الفرقة التجارية المختصة .

(ب) فى حالة مغادرة التاجر البلاد نهائياً :

السند الرسمى الوارد من الجهة الإدارية التى قامت بالتحريات

بناء على طلب مكتب السجل التجارى المختص .

(ج) فى حالة ترك التاجر تجارته :

شهادة من الفرقة التجارية المختصة بترك التاجر تجارته .

( المادة الرابعة )

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

وزير التموين والتجارة الداخلية

دكتور/ حسن على خضر